بعض التجارب التاريخية الاوربية في الخصخصة و "الاصلاحات" (1) التجربة الروسية

د.صالح ياسر

خلفية تاريخية

لا يمكن بناء معرفة دقيقة حول هذه التجربة من دون خلفية تاريخية يمكن من خلالها تتبع مسارات الأحداث التي ادت الى صعود **ميخائيل غورباتشوف** الى قيادة الحزب والدولة السوفيتية في أواسط الثمانينات من القرن الماضي. ولكن قبل ذلك لا بد من تتبع مسارات "الإصلاح" في الاتحاد السوفيتي السابق قبل هذه الفترة ومسار الاصلاحات [1].

جاء أول كشف صريح للانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت في عهد ستالين ومحاولة معالجة نهج عبادة الفرد في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي (1956) على يد **نيكيتا خروتشوف** (1894 – 1971). وفي السنة التي عقد فيها هذا المؤتمر لم يتسن اعطاء تحليل ماركسي عميق لما جرى. فقرار اللجنة المركزية للحزب الصادر بعد المؤتمر العشرين لم يرتقِ الى مستوى الأحداث، بل اكتفى بوصفها، ولم يتضمن ذلك القرار أي تحليل تاريخي مقارن. ومن جهة أخرى دعا المؤتمر المذكور إلى تحرير الاشتراكية ـ كفكر وكأحزاب وكسلطات ـ عبر تعدد طرق الانتقال إلى الاشتراكية.

لكن ذلك التوجه هو الآخر كان ذا **طابع إرادوي** وانطوى على تقديرات وتقييمات خاطئة إزاء عدد من القضايا الهامة، كما وقع في تصورات وهمية تجسدت في مواقف خروتشوف السلبية بحق المثقفين، ومعالجات خاطئة في الزراعة، وسوء تقدير جسيم لواقع وإمكانات تطور النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي ولحجم الهوة الاقتصادية والتكنولوجية التي تفصله عن البلدان الرأسمالية المتطورة ولعامل الزمن كما انعكس ذلك في طرح **خروتشوف** أمام المؤتمر الحادي والعشرين للحزب (1959) برنامجا لتحقيق الشيوعية في الإتحاد السوفيتي في مطلع عام 1980!. وامتدت ممارسات خروتشوف السلبية الى الخارج في موقفه من احداث المجر وبولونيا وألمانيا الديمقراطية، وأسفر ذلك النهج عن حدوث أكبر انقسام في الحركة الشيوعية العالمية بخروج الصين وألبانيا عن التحالف مع الاتحاد السوفيتي لاختلافهما مع التقييمات التي جاء بها المؤتمر العشرون حول فترة ستالين ونهج "عبادة الفرد" وإستراتيجية الانتقال السلمي... الخ.

وبعد عام 1960، دلّت الوقائع على ان الكثير من جوانب **التجربة الاشتراكية السوفيتية** كانت غير مقبولة، وقد ازداد هذا الرأي صراحة بمرور السنين. ومع ذلك بقي واسع الانتشار بين صفوف اليسار، الرأي القائل بأن عيوب الانظمة الاشتراكية كيفما كانت، يمكن التخلص منها على المدى الطويل، ولم تساور أحد شكوك في قدرة هذه الانظمة على الاستمرار والتطور.

مثلت **فترة الركود (1964 - 1983)** في عهد **ليونيد بريجنيف (1906-1982)** مرحلة سلبية ليس فقط في تطور الاتحاد السوفيتي السابق، بل وتأثيراته الدولية. اضافة الى مظاهر الركود في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية.

فعلى **الصعيد الخارجي** يمكن الاشارة الى التدخل في عمل الاحزاب الشيوعية والعمالية، ومثل "ربيع براغ" **(1968)** والتدخل العسكري في افغانستان **(1979)** نماذج بارزة.

وعبّرت المفاهيم النظرية المعتمدة في هذه المرحلة عن مأزق التنظير، حيث اعتمدت صيغة "الاشتراكية الواقعية" وجرى تفسيرها كمرحلة تقترب من الشيوعية تدريجيا.

---

[1] الحزب الشيوعي العراقي، "**خيارنا الاشتراكي: دروس من بعض التجارب الاشتراكية**"، الوثيقة الفكرية المقدمة الى المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي، أيار 2007. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.iraqicp.com/index.php/party/program-regulation/14946-2014-05-23-11-59-43

ومن جهة اخرى كان تحليل الاوضاع على الصعيد الدولي قاصرا ولا ينم عن قراءة دقيقة، تستند الى تحليل مادي وجدلي وتاريخي في آن، وخصوصا فيما يتعلق بالاستنتاج الذي لم تزكيه الحياة، والذي توصلت اليه الاحزاب الحاكمة في بلدان "الاشتراكية الفعلية" المتمثل بقرب انهيار الرأسمالية تحت وطأة تناقضاتها الداخلية المتفاقمة، وعجزها عن مواجهة مصاعبها، وعدم قدرتها على التكيف مع منجزات الثورة العلمية – التقنية. وكان هذا التحليل سطحياً ومبسطا ويعبر عن سذاجة فكرية، ولا يعبر عن قراءة تدخل في عمق المشكلات بما يمكّن من رؤية الحقائق الموضوعية، وتتلمس جوهر عمليات التطور الاجتماعي وتناقضاتها الفعلية وقواها المحركة وكيفية التعامل معها.

ومن دون المبالغة في حجم ما تحقق، فقد عبّرت الفترة القصيرة من تاريخ الاتحاد السوفيتي وحزبه الشيوعي برئاسة **يوري أندروبوف** (1914 – 1984) عن محاولة أخرى، مجرد محاولة لم يكتب لها النجاح، لمعالجة المشكلات التي كانت تطول ميادين عدة من بينها:
1- **الاصلاح** في النظام السياسي، وفي عملية البناء الاقتصادي - الاجتماعي.
2- **ملاحقة** مظاهر البيروقراطية والانتفاع والفساد في مؤسسات الدولة واجهزة الحزب.
3- **محاولة** استعادة هيبة الاتحاد السوفيتي التي أضعفتها مرحلة الركود.
ولكن (**أندروبوف**) لم يوفق في قطف ثمار استراتيجيته لإصلاح النظام إذ أدركه الموت مبكرا حيث توفى في 9 شباط/فبراير **1984** عن عمر يناهز السبعين عاما، وحل محله **قسطنطين تشيرنينكو** (1911-1985) في 13 شباط/فبراير **1985** ولكنه لم يحكم سوى اقل من شهر إذ توفي أيضا في 10 آذار/مارس **1985**.
بعد رحيل (**تشيرنينكو**) جاء **ميخائيل غورباتشوف** (المولود في عام 1931) الذي سعى منذ توليه قيادة الحزب عام **1985** وإطلاق البريسترويكا (**إعادة البناء**) والغلاسنوست (**العلانية**) التي أقرها المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد في مطلع عام 1986، التواصل مع النهج الذي بدأه **أندروبوف** وان اختلفت المداخل. إن برنامج البيريسترويكا [2] الذي أقره المؤتمر المذكور، **انطوى** على تشخيص نقدي، صحيح إجمالا، لمظاهر الخلل التي كانت تعترض نمو الاقتصاد وتطور المجتمع. ولكن هذا التشخيص كان يفتقد عنصرا هاما وهو أن الجهد كان منصبا على ابراز مظاهر الخلل ومن دون تحليل جذورها الاجتماعية وأسبابها الكامنة وكيفية التغلب عليها. ومن المفيد الاشارة الى أن الاجماع الظاهري على البيريسترويكا، في البداية، كان يخفي في طياته صراعا بين مصالح اجتماعية متنافرة، وبالتالي يلاحظ الجدل المتناقض والمركب حولها [3].

وباختصار شديد، يمكن القول بأن **"البيريسترويكا"** كانت **تنطوي** في الواقع على **تناقض وصراع** بين مفهومين، وبالتالي بين قوتين اجتماعيتين متناقضتين، **الاولى** كانت تروج لـ **"اقتصاد السوق اشتراكي"** للخروج من المأزق، أما القوة **الثانية** فكانت تريد **"اشتراكية السوق"**.
وطبيعي أن هذه العملية كانت تجري في ظروف **سياق دولي** بدأت معالم **الاختلال** فيه تميل لصالح القوى الإمبريالية، وكان هذا يملي إعادة نظر جذرية في أولويات السياسة الخارجية. ولم يكن الصراع بين القوى الاجتماعية بعيدا عن السياق الخارجي فيما يتعلق ببلورة السياسة الخارجية. هكذا إذن **رافق** ولادة "البريسترويكا" **ظهور** ما سمي في حينها بـ **"التفكير السياسي الجديد"**، الذي كان يمثل في الواقع غلافا ايديولوجيا لخيار جديد قوامه التراجع على الصعيد الدولي. هكذا إذن تم **اختراع** مفهوم **"وحدة العالم"**، الذي كان يستهدف – على صعيد الممارسة - الانسحاب من المجابهة مع القطب الآخر بـ "أقل الخسائر"!

[2] لمزيد من التفاصيل حول البيريسترويكا قارن: ميخائيل غورباتشوف، **"البيريسترويكا، تفكير جديد لبلادنا والعالم"**، ترجمة: حمدي عبد الجواد، ط 1 (القاهرة: دار الشروق، يونيو 1988).
[3] لمزيد من التفاصيل قارن: "البيريسترويكا عربيا" – مواد مائدة مستديرة عقدت في دمشق خلال الفترة 15-17/كانون الاول 1988، **"النهج"** العدد 23-24/1989، ص 7 – 398.

إن هذه **المفاهيم** كانت **تمثل جزءا من منظومة فكرية** بدأت تبلور معالمها لتعبر عن مصالح البيروقراطية، وبخاصة فئاتها العليا والوسطى، التي كان همها يتمحور حول الحفاظ على نظام امتيازاتها أساسا وليس الحفاظ على النظام الاشتراكي ذاته.

لقد تم **تدشين** "البريسترويكا" تحت زعامة غورباتشوف من خلال **التصادم** مع المؤسسات القائمة: الحزب/الدولة/ النظام الاجتماعي السائد، وواجه نهج البريسترويكا عدم قبول من عدة **اتجاهات**، في حين هلّلت القوى المسيطرة في الغرب له، خاصة بعد حالة الارباك التي نجمت عنه.

وبذلك لم يستطع غورباتشوف توفير بدائل معقولة وبناءة لعملية الهدم التي قام بها. وأسفر ذلك التوجه المعتمد على تحريض المجتمع على الحزب وأجهزة السلطة الى خلق حالة من الفوضى، كما **أدى** الى استجداء الغرب لدعم ذلك النهج. وهكذا **قاد** ذلك النهج، في ظل غياب تقاليد ديمقراطية والقفز فوق مراحل انتقالية ضرورية، الى **تدمير الحزب والسلطة والمجتمع، والى تفكيك الدولة، والى اغراق البلاد في الخراب والصراعات والتمزق، وهيمنة نزعات مستوردة من الخارج باسم التحديث.**

ولم يفض مشروع "تجديد الاشتراكية" الذي تزعمه غورباتشوف سوى الى انهيار الاشتراكية وفقدان مكاسبها وتفكك الاتحاد السوفيتي. وهكذا فإن "البيروسترويكا" بطبعتها الغورباتشوفية التي حاولت أن تبلور في الظاهر بديلا للاستحقاق التاريخي الذي كان يتطلبه تطور الاقتصاد والمجتمع في الاتحاد السوفيتي، انتهت الى فشل ذريع على الصعيد الاقتصادي بل وعلى جميع الصُعد، وكانت العامل المباشر لانهيار النظام وتفكك الاتحاد السوفيتي ذاته. لقد كانت محاولة غرباتشوف لتحويل الهياكل والبنى البيروقراطية المحافظة، **مجرد محاولة للإصلاح من فوق**. وعندما طبق غورباتشوف الاصلاحات السياسية للبريسترويكا في الاعوام **1985 – 1989** بذريعة تدعيم التغيير الاقتصادي ومساعدته، وتعزيز الشرعية، كان الامر قد حُسم من نواح عديدة مؤديا الى تدمير الحزب الشيوعي، وفي النهاية تدمير الدولة السوفياتية وما تركه ذلك من تداعيات على البلدان الاشتراكية الأخرى عندما توجت تلك السيرورة المتناقضة بانهيار الاشتراكية كنظام وبدا نظام الاحادية القطبية منتصرا، ولو الى حين.

وتأتي هذه النتائج السلبية والكارثية كحصيلة لغياب الدراسة المعمقة للواقع، وغياب التهيئة متعددة الجوانب والمستويات، اضافة الى غلبة السطحية والارتجال على التخطيط المدروس والمنفذ بعناية ومبادرة. هذا إضافة الى عدم جدارة من تصدى لعملية الإصلاح، حيث أتضح من الاعترافات الشخصية لغورباتشوف بأنه كان فاقداً للقناعة بالاشتراكية. وتشير دلائل كثيرة على أن النزعة التبسيطية والإرادوية، والرغبات الذاتية في فهم وتحليل عمليات التطور الاجتماعي المعقّد، كانت قد تغلبت على التحليل العلمي الموضوعي.

وبسبب سيادة الجمود الفكري والممارسات الإرادوية في تحليل الواقع الموضوعي، نشأت فجوة اتسعت تدريجيا وشكّلت، بعد فترة وجيزة، هوّة بين الواقع الموضوعي وقوانينه الفاعلة وبين "قوانين واقع آخر" لم يكن موجودا إلا في أذهان بعض القادة وصناع القرار و "المنظّرين" الجالسين في غرف مغلقة ومكيفة وبعيدين عن حرارة الواقع وتناقضاته الفعلية. وكان هذا يمثل تجليا ملموسا لدور الجمود العقائدي والركود الفكري في تخلف العمل النظري عن مواكبة ما هو جديد في مختلف حقول الواقع الاقتصادي-الاجتماعي والسياسي، وتفسيره وبالتالي انتاج معرفة صادقة عنه، والتقدم بمقترحات ملموسة لحل المشكلات الفعلية التي نشأت، وبلورة القوى والموارد الكفيلة بالتغلب على تلك المشكلات.

وهنا ثمة سؤال يطرح نفسه وهو: ***هل ان اصلاح البنى والهياكل البيروقراطية المحافظة الى حد بعيد كان أمرا ممكنا، أم ان الاصلاح كان مستحيلا، وكان من اللازم مواجهة الاحتمال بأن النموذج السوفيتي قد تجاوز نقطة اللاعودة؟***

******

ننتقل الآن الى الحديث عن **عمليات الخصخصة** التي طبقت في روسيا الاتحادية.

من ناحية التحقيب التاريخي لعمليات الخصخصة في روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي تشير احدى الدراسات المكرسة لتجربة الخصخصة في هذا البلد للفترة **1993 – 2003** وآثارها [4] وسنحاول تلخيصها هنا، الى ان التطبيق العملي لـ **"الخصخصة الشاملة"** في روسيا الاتحادية قد بدأ بصدور المرسوم الرئاسي رقم 341 بتاريخ 29 كانون الأول 1991 "تعجيل خصخصة مشاريع الدولة والإدارات المحلية" الذي اقر البنود الأساسية لبرنامج الدولة للخصخصة (**برنامج الخصخصة الأول**). وتطويرا لهذا المرسوم صدر المرسوم الرئاسي رقم **66** بتاريخ 29 كانون الثاني 1992 "تعجيل خصخصة مشاريع الدولة والإدارات المحلية" الذي اقر عددا من الوثائق المحدِدة لآليات عملية الخصخصة الشاملة والإجراءات الأساسية لتنفيذها. واستنادا **لقانون الخصخصة لعام 1991** أقر مجلس السوفيت الأعلى بتأريخ 11 تموز 1992 "برنامج الدولة لخصخصة مشاريع الدولة والإدارات المحلية في روسيا الاتحادية لعام 1992" (**برنامج الخصخصة الثاني**) الذي تضمن تطوير آليات الخصخصة وضمانات واسعة للعاملين في المشاريع المخصخصة [5].

وفي مسعاها لتقييم هذه العملية، انطلقت الدراسة المذكورة اعلاه من الإجابة على جملة أسئلة من بينها:

1. هل كان القرار بإجراء عملية الخصخصة الشاملة في بداية التسعينيات صائبا أم لا؟

2. هل كان نشاط أجهزة السلطة في مجال الخصخصة قانونيا وفعالا؟

3. هل وفرت أجهزة السلطة حقوقا متساوية للمواطنين وضمنت مصالحهم المشروعة عند تنفيذ عملية الخصخصة؟

وحددت الدراسة **ثلاث مراحل** في تطور القواعد القانونية لعملية الخصخصة وفقا للطريقة التي نفذت بها هذه العملية:

المرحلة الأولى: قوانين مرحلة الخصخصة الصكّية (الشاملة) (1992-1994). وتشير الدراسة المذكورة الى ان تحليل القاعدة القانونية التي جرى تشكيلها في مرحلة الخصخصة الشاملة للأعوام 1992-1994 يشير بوضوح إلى إن القواعد والإجراءات القانونية المنظِمة لعملية الخصخصة الواسعة قد تخلفت عن المجرى الفعلي لهذه العملية وبالتالي عن عملية التراكم الأولي لرأس المال الروسي التي تمت بسرعة خاطفة. عدا عن ذلك لم يكن في المجتمع الروسي ولا في قيادة السلطة الروسية اتفاق اجتماعي واضح حول نموذج محدد للخصخصة والطرق والإجراءات اللازمة لتنفيذها، ولهذا تميّزت قوانين هذه المرحلة بتناقض موضوعي داخلي. ولم يكن التطبيق العملي للخصخصة متوافقا مع الإيديولوجية المعلنة لأهدافها أي تشكيل فئة اجتماعية جديدة ونشطة من المالكين، ورفع فعالية عمل المشاريع المخصخصة، وتكوين اقتصاد السوق ذو طابع اجتماعي عادل، وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويمكن القول وحسب تقييمات الخبراء الاقتصاديين بأن "ضمان حقوق الملكية الخاصة" تحول إلى غطاء مناسب لتمرير عملية "التهام" موجودات مشاريع الدولة ومواردها.

وتخلص الدراسة الى القول بان النواقص الجدية في القواعد القانونية المنظِمة لعملية الخصخصة خلقت مجالا واسعا للخروقات والمخالفات القانونية والاختلاسات المالية الواسعة.

المرحلة الثانية: قوانين مرحلة الخصخصة النقدية (1994-1999). بدا الانتقال من مرحلة الخصخصة الصكية (الشاملة) إلى مرحلة **الخصخصة النقدية** بصدور المرسوم الرئاسي رقم **1535** بتاريخ 22 تموز 1994 والموسوم: **"القواعد الأساسية لبرنامج الدولة لخصخصة ملكية الدولة والإدارات المحلية"**.

---

[4] لمزيد من التفاصيل حول هذه العملية قارن: فلاديميروفيتش ستيباشين وآخرون، **"تحليل عمليات الخصخصة لملكية الدولة في روسيا الاتحادية في الفترة (1993-2003)"**، دراسة تحليلية لمجموعة من الخبراء والمختصين، ديوان المحاسبة لروسيا الاتحادية، معهد البحوث العلمية والتحليل النظامي التابع لديوان المحاسبة. والاقتباسات هنا مستندة الى ترجمة مختصرة للمادة اعدها د.مناضل عاكف.

[5] من المفيد الاشارة هنا الى ان تنفيذ برنامج الخصخصة في روسيا خلال الفترة 1992 - 2000 لم يكن شرعيا ولا قانونيا حيث لم يصدر أي تشريع من قبل البرلمان خلال تلك الفترة بهدف تنفيذ هذا البرنامج ولم تتم الموافقة عليه من قبل السلطة التشريعية، حيث تم تنفيذ برنامج الخصخصة عبر مراسيم رئاسية اصدرها الرئيس الروسي يلتسين وفريقه فقط. لمزيد من التفاصيل قارن: نجم عبد الحسن، "ملاحظات أولية حول تنفيذ برنامج الخصخصة – انموذج روسيا الاتحادية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 34/2007، ص 72.

وبعد تحليل القواعد القانونية المنظمة لعملية الخصخصة النقدية، توصلت الدراسة المشار إليها سابقا الى انه وبغض النظر عن التقدم الملحوظ في القاعدة القانونية قياسا بالفترة السابقة، فقد ظهرت جملة من النواقص في هذه القواعد من أهمها ما يلي:

1. لم يجر توفير أسس قانونية متكاملة وغير متناقضة لتنظيم عملية خصخصة ملكية الدولة والإدارات المحلية وفقا لأسعار السوق وبدون تخفيض متعمد لقيمها الحقيقية.
2. لم يجر توفير آليات قانونية لمنع وتحديد مشاركة رأس المال الأجنبي والشركات الروسية المرتبطة به في خصخصة المشاريع الإستراتيجية الهامة.
3. لم يجر تحديد الإجراءات القانونية المتعلقة بإلغاء صفقات الخصخصة وتعويض الخسائر المرتبطة بها في حالة عدم تنفيذ المالك لالتزاماته الاستثمارية أو الصفقات المنظمة بدون تقييم سعري للمشروع وكذلك الصفقات التي لم يتم تسديد الأموال المستحقة عنها من قبل المشتري.

الأزمة المالية في روسيا الاتحادية في أواخر التسعينات – اعادة بناء "خرائط الاصلاح"

كما معلوم، فإنه وبعد تحقيق بعض التحسن في الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة **1995 – 1997** توقع كل من الحكومة الروسية والمنظمات المالية الدولية أن يترك ذلك أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي. غير أن الواقع الفعلي أظهر أن هذه التوقعات كانت في غير محلها. فلم يتعلق الأمر بعدم حصول النمو الاقتصادي المنشود فقط ولكن الأسوأ من ذلك هو تعرض روسيا لازمة مالية قوية في عام 1998.

في الأشهر التي سبقت الانهيار كانت الاوليغارشية [6] (الطغمة) المالية الروسية تسترخي بين المصارف العالمية. وتوترت العلاقات بين رئيس الوزراء الروسي حينذاك **(كيرينكو)** و **(الدوما/مجلس النواب)** الذي تسيطر عليه أغلبية شيوعية، لرفض الدوما الموافقة على أوامر صندوق النقد الدولي والرضوخ لوصفته، فاضطرت الحكومة الى استصدار مراسيم بقوانين لتنفيذ شروط الصندوق.

ومع انهيار أسعار البترول العالمية لتبلغ النصف خلال عامين (وصلت الأسعار الى ما يقارب الـ 14 دولارا للبرميل الواحد)، بسبب انهيار الطلب من بلدان جنوب شرق آسيا التي ضربتها الأزمة المالية المعروفة، فقد أخل هذا بدوره بحسابات روسيا الاتحادية، التي تحولت بالأساس الى بلد مصدر للمواد الأولية الخام.

ومن المفيد الإشارة هنا منعا لأي التباس الى أن **السبب** المهم جدا للازمة كان يتعلق بطبيعة الإصلاحات التي كان يحتاجها الاقتصاد الروسي آنذاك وبالتالي بالإستراتيجية التي راهنت عليها القوى التي صعدت الى السلطة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. فـ "الإصلاحات" التي طبقت كانت تحمل وصفة صندوق النقد الدولي الشهيرة، الأمر الذي ترك **آثارا** سلبية كبيرة على الاقتصاد والمجتمع الروسيين. فالخصخصة التي طبقت لم تؤدِ الى تغيير بنية المؤسسات التي تم خصخصتها، كما أنها – أي الخصخصة

---

[6] الطغمة المالية (Oligarchy Financial): هي حفنة ضئيلة من كبار الرأسماليين الماليين الذين يعتبرون المالكين الفعليين للاحتكارات الصناعية والمصرفية، ويضعون أيديهم على أهم فروع الاقتصاد، ويسيطرون اقتصاديا وسياسيا. وتعني كلمة "طغمة" باليونانية سيطرة الأقلية. وتنشأ الطغمة المالية في مرحلة الامبريالية، اذ يحتل عدد قليل من أضخم الاحتكارات مركز السيطرة في جميع فروع الاقتصاد الرأسمالي. ويتكون الرأسمال المالي بنتيجة اندماج الرأسمال الصناعي مع الرأسمال المصرفي الاحتكاري. ولتوسيع نفوذها تستخدم الطغمة المالية مختلف الأساليب والطرق التي تتيح لطواغيت المال التصرف بعشرات ومئات المؤسسات والشركات. وعن طريق "نظام المشاركة" و"الاتحاد الشخصي"، واخضاع جهاز الدولة لسيطرة الاحتكارات الرأسمالية، تسيطر الطغمة المالية على العديد من الرساميل الغريبة عنها. ويجني كبار الماليين الارباح الهائلة، لا من نشاطهم كأرباب عمل فحسب، بل ومن مختلف العمليات المالية أيضاً: كإصدار الأسهم وسندات القرض، والقروض الحكومية، والمضاربة بقطع الاراضي. وتعتبر طلبيات الدولة الحربية بشكل خاص، البيضة الذهبية بالنسبة اليهم. ان سيطرة الطغمة المالية تعني بروز البلوتوقراطية بأجلى مظاهرها، وهذه البلوتوقراطية التي تعني تركيز سلطة الدولة في أيدي أغنى ممثلي الطبقة المسيطرة، وحرمان الشعب من حقوقه، تقضي على الحريات الديمقراطية البرجوازية. ان سيطرة الطغمة المالية، في العديد من البلدان الرأسمالية المتطورة، والسعي لخنق المنظمات الديمقراطية، هما سمتان مميزتان للبلوتوقراطية في مرحلة الامبريالية. كما تدل هذه السيطرة على طفيلية الرأسمالية، وتعفنها.

وتسيطر الطغمة المالية في الاقتصاد، وعلى الصعيد السياسي، مخضعة لسيطرتها جهاز الدولة والاحزاب الحاكمة. وهي المحرك الاول في وضع سياسة الدول الامبريالية الرجعية الداخلية والخارجية، بهدف تشديد استغلال الكادحين، واضطهاد البلدان "النامية"، وسباق التسلح، والتحضير للحروب العدوانية.

انظر: https://www.iraqicp.com/index.php/sections/afkar/69594

– لم تطلق الاستثمارات المطلوبة لتحريك القطاع الصناعي، إضافة الى إنها لم تؤدِ الى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الروسي الذي تراهن وصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية على ادماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وإضافة الى ذلك فان ما أشيع في حينه حول "عدم كفاءة" المؤسسات الحكومية وبالتالي ضرورة بيعها "أي خصخصتها" قد رافقته عمليات فساد واسعة أدت الى بيع هذه المؤسسات بأسعار بخسة مما أدى الى خسارة كبيرة للميزانية الفيدرالية.

ولا بد من الإشارة أيضا الى **الوضع السياسي العام** الذي كان سائدا في روسيا آنذاك. فبعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في عامي 1995 و 1996 تعمقت اتجاهات الفساد بشكل كبير. فالرئيس الروسي (**بوريس يلتسين**) أحاط نفسه خلال تلك الفترة بمجموعة كبيرة ومؤثرة من رموز (الأوليغارشيا) المالية الجديدة. كما تنامت تأثيرات ما سمى بـ "عائلة يلتسين" التي كانت موضع اهتمامها الرئيسي هو توسيع ثروتها الخاصة وليس الاهتمام بالمصالح العليا للبلاد. أدت النزاعات بين "الإصلاحيين الشباب" والاوليغارشية المالية المدعومة من **يلتسن** الى تغيرات متلاحقة في هيكل الحكومة الاتحادية أفضت، في نهاية المطاف، الى إقالة الحكومة بمجملها دون أن يعلن الرئيس يلتسين الأسباب التي دفعته الى هذه الخطوة التي شكلت صدمة للجميع. وإضافة لذلك استمر النزاع بين البرلمان من جهة وبين الحكومة والرئيس الروسي من جهة اخرى[7].

وهناك **عامل آخر** لا يجوز إهماله وهو **بنية وحجم رأس المالي الأجنبي** العامل في روسيا آنذاك ودوره في **تحديد** اتجاهات تطور الاقتصاد الروسي. وتشير التقديرات الى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكلت 5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. وقد أدى انعدام التناسب هذا بين الاستثمارات المباشرة واستثمارات المحافظ المالية في إجمالي رأس المال الأجنبي الى حدوث مضاربات هائلة في السوق الروسية. وعند اندلاع الأزمة كان الرأسمال هذا أول الهاربين !.

ورغم المحاولات اليائسة لمنع الانهيار الذي طفت أعراضه على السطح خلال شهر آب/أغسطس عام **1998**، فقد جاء الأسبوع الثاني من الشهر والأسواق الروسية تعاني من انهيار شامل. وكان من المفروض أن يعيد القرض الذي اتفق عليه مع الصندوق بناء على التوجهات المتشددة من الرئيس الامريكي بيل **كلينتون** والإدارة الأمريكية آنذاك، وهو (**22.6**) مليار دولار، الثقة والطمأنينة في قلوب المستثمرون الأجانب، ويشجعهم على البقاء في الأسواق. غير أن ذلك لم يكن كافيا فقد غادرت هذه الاستثمارات الى خارج روسيا باحثة عن الأمان، وانهارت معها البنوك، "ودفع بها الى أبواب القبر"، فلم يعد لديها سيولة لسداد القروض التي ضمنتها الحكومة لدائنيها من المستثمرين الأجانب.

في 13 آب/أغسطس جاءت الضربة القاصمة. فقد كتب (**جورج سوروس**) المضارب المالي العالمي الشهير، مقالا في " **الفاينشال تايمز** " يقول فيه انه ليس أمام روسيا سوى خيار واحد، هو أن تخفض سعر عملتها بـ 15 الى 20%. وكان تصريح المضارب العالمي هذا بمثابة كمن صبَّ الزيت على النار. وهكذا كانت العملة الروسية (الروبل) تتهاوى وكان على الحكومة أن تصرف (**مليار دولار**) يوم 1998/8/17 هي مجموع المعاشات المتأخرة حتى ذلك التاريخ، والتي بلغت ما يزيد عن أربعة مليارات دولار. وكذلك كان قد حل موعد سداد قسط من ديون المستثمرين الأجانب وأصبحت الحكومة عاجزة تماما عن الدفع. هكذا حلّت بداية "الصيف الكارثي" (17 آب/أغسطس سنة 1998) [8]. ففي هذا اليوم أعلن رئيس الوزراء الروسي آنذاك (**سيرجيو كيرنكو**)، فجأة، تخفيض سعر الروبل الى أكثر من قيمته السابقة (من 6 روبل للدولار الى 9.5 روبل للدولار)، وكذلك تجميد الديون والإقساط الواجب سدادها وتبلغ (**40**) مليار دولار. ولإنقاذ بعض البنوك التجارية الروسية الخاصة، فرضت الحكومة مجموعة من

---

[7] قارن مصدر الجدول رقم ، ص 7 ولاحقا ؛ كذلك: **الازمة الروسية في عام 1998** (*Kryzys Rosyjski w 1998*)، متاح على الرابط التالي: http://wolnemedia.net/gospodarka/kryzys-rosyjski-w-1998-roku/

[8] لمزيد من التفاصيل عن تاريخ هذه الازمة قارن: اديب ديمتري، **... مصدر سابق، ص 144**

الإجراءات بما في ذلك إغلاق مؤقت للبورصة، وأوقفت (الى أجل) الصرف من الحسابات الخاصة لافتقاد السيولة.

وأصبح الموقف عشية الأزمة كالآتي: مجموع ما يجنى من الضرائب شهريا يبلغ (**22**) مليار روبل، في نفس الوقت الذي كانت فيه الالتزامات المباشرة في الإنفاق العام تبلغ (**25**) مليار روبل، وفوقها فوائد الديون المستحقة وواجبة الأداء في نفس التاريخ، وتبلغ (**30**) مليار روبل. وأصبح **المخرج الوحيد** أمام البلاد، هو **طلب النجدة من صندوق النقد الدولي**، الذي لم "يقصّر" في تقديم "المساعدة" ولكن بفرض شروطه المعروفة من خلال تطبيق وصفة "**العلاج بالصدمة**" حيث تركزت إستراتيجيته في "مساعدة" روسيا، عن طريق "التحرير" والرسملة، و "سخائه" الكبير في تعامله معها. فقد بلغ مجموع القروض التي قدمها الصندوق لروسيا (**20**) مليار دولار وذلك منذ سنة 1992. ولكن المثير للانتباه أن هذه الأموال لم توجه لمعالجة آثار الأزمة بل أن جزءاً كبيراً منها تسرب الى الخارج، في حسابات بضعة أفراد من الاوليغارشية الروسية المحيطة بعائلة الرئيس الروسي في حينه (**بوريس يلتسين**)، حيث أقامت هذه الاوليغارشية إمبراطورية مالية ضخمة بفضل علاقاتها العائلية بالسلطة، وجمعوا في يد واحدة بين المال والسلطة. هكذا إذن وبدلا من أن تساهم إجراءات صندوق النقد الدولي في التغلب على الأزمة، كما افترض في حينه، فإن تلك الإجراءات ساهمت في **تعميق الاستقطاب الاجتماعي** في روسيا وهو الذي انطلق منذ بداية التسعينات من القرن العشرين.

وهكذا في أيلول/سبتمبر عام **1998** كان هناك أكثر من (**44**) مليون روسي يعيشون تحت عتبة الفقر، علما أن (**مركز دراسات مستوى المعيشة**) في موسكو قدرهم بـ (**97**) مليونا، أي ما كان يعادل في 53% من سكان روسيا، في حين كان 20% فقط من السكان من يستأثر بالثروة القومية. وجاء حصاد **1998** أسوأها منذ عام **1945** ليؤدي الى استيراد كثيف للمنتجات الزراعية، بلغ **75**% من الاستهلاك الداخلي. علما أن عام **1999** شهد تراجعا في الناتج الوطني الإجمالي لروسيا بمقدار **6%.**

لقد **أدت** السياسات الاقتصادية المطبقة بحسب وصفة صندوق النقد الدولي الى **تعاظم** الاستقطاب والتهميش الاجتماعي **واحتدام** التناقضات الاجتماعية وانفجارها بأشكال مختلفة بما في ذلك تعاظم الحركة الاضرابية (انظر الجدول رقم 1) .

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لروسيا الاتحادية خلال الفترة 1994 – 1998

التفاصيل	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، % من السنة السابقة	87.3	95.9	95.1	100.8	95.4
الإنتاج الصناعي، % من السنة السابقة	79.0	97.0	96.0	102.0	94.8
الرقم القياسي لأسعار المستهلك، %، نهاية السنة	315.1	231.3	121.8	111.0	184.4
نسبة المؤسسات غير الريعية، %	32.5	34.2	50.6	50.1	49.2
البناء السكني (مليون متر مربع)	39.2	41.0	34.3	32.7	30.3
السكان (مليون)	148.306	147.976	147.502	147.105	146.338
متوسط الأجور الحقيقية (1995 يساوي 100)	136.3	100.0	113.4	118.5	110.9
الدخول الحقيقية للفرد الواحد (1995 يساوي 100)	116.9	100.0	100.1	107.4	88.6
عدد الإضرابات	514	8856	8079	17007	11162

المصدر: *Perspektywy Gospodarki Rosyjskiej po kryzysie i wyborach*, Fundacja Naukowa CASE, Centrum Analiz Społeczno-Ekonomicznych, Warszawa 2000, p. 7, tab. 1

ومن جهة أخرى أدت الخصخصة الواسعة حسب وصفة صندوق النقد الدولي، ورفع كل القيود والضوابط عن السوق، الى **بروز** دكتاتورية من نوع جديد، هي دكتاتورية الشركات متعدية الجنسيات. والمثال **الأبرز** لهذه المسيرة المدمرة ما آلت إليه موارد روسيا النفطية. فالشركات الأمريكية هيمنت على بترول القوقاز وبخاصة في أذربيجان وكازاخستان.

كما **راجت** الجريمة المنظمة واتسعت مع بداية "عصر الانفتاح". فالأوليغارشية تستخدم شتى الوسائل، الشرعية منها وغير الشرعية، لـ "تحويل السلطة الى ثروة، والثروة الى سلطة ". وهكذا تسارعت عمليات الخصخصة مع الانفتاح والرسملة، أصبحت موردا لمليارات الدولارات، بفضل الرشاوى التي تصل الى قمة السلطة، وبسبب تسيّب جهاز الدولة، بل وغيبة الدولة نفسها [9].

المرحلة الثالثة: تطور القواعد القانونية للتصرف بملكية الدولة (**1999-2003**). أقرت الحكومة الروسية في أيلول **1999** وثيقة برنامجية لمرحلة جديدة من الخصخصة "مبادئ إدارة ملكية الدولة وعملية الخصخصة في روسيا الاتحادية" (لاحقا **مبادئ الخصخصة**).

وقد قيّمت الوثيقة نتائج الخصخصة للمراحل السابقة من حيث تلبيتها للأهداف والمهمات المعلنة آنذاك، وتوصلت الى أنه وبالرغم من خصخصة **58.9%** من مشاريع الدولة والإدارات المحلية خلال عملية الخصخصة الشاملة إلا إنه لم يتم تحقيق جملة من الأهداف المعلنة ومن ضمنها:

أ. لم يجري تشكيل قطاع خاص فعال ونشط اقتصاديا.

ب. لم تؤدِ إعادة هيكلة الاقتصاد إلى رفع الفعالية الاقتصادية للمشاريع المخصخصة.

ت. عجز الاستثمارات الواردة خلال عملية الخصخصة عن تحقيق تطورا نوعيا ملحوظا للمشاريع المخصخصة في الجوانب الإنتاجية والتكنولوجية والاجتماعية.

ث. لم تحافظ المشاريع الإنتاجية المخصخصة على إمكانياتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

واستخلصت الدراسة **عدة نتائج** من بينها:

1. **إن عملية الخصخصة الشاملة كانت خطوة اضطرارية وغير مهيأة من الناحية القانونية.** فالنواقص الكبيرة في القواعد القانونية وضعف المؤسسات المختصة وعدم إعداد نظام متكامل للإجراءات المطلوبة لتنفيذ الخصخصة خلق أجواء مناسبة لعدد هائل من المخالفات والخروقات القانونية مما ولّد انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية كبيرة. ومع إن عملية الخصخصة حققت مهمة تغيير صيغة الملكية (59.8% من المشاريع أصبحت خاصة) وتشكيل مؤسسات السوق (الشركات المساهمة، البورصات، المؤسسات الاستثمارية، البنوك، شركات التامين) وجرت في أجواء اجتماعية هادئة نسبيا إلا أنها لم تحقق العديد من الأهداف الإستراتيجية المرجوة منها.

2. **إن أهم النواقص في القاعدة القانونية لعملية الخصخصة تكمن في انعدام الرؤيا الإستراتيجية والمدخل النظامي المتكامل** في تشكيل هذه القاعدة، ويعود ذلك إلى كون هذه القاعدة قد بقيت أسيرة التحولات الاقتصادية الجارية ولم تأخذ دورها في توجيه هذه التحولات ولذا تخلفت عن المجرى الفعلي لعمليات الخصخصة وعن "التحديثات" المستمرة في مجال المخالفات القانونية والجرائم الاقتصادية.

3. **إن الطابع المتناقض وغير المتكامل وغير المحدد للقاعدة القانونية لعملية الخصخصة أصبح احد الأسباب الأساسية للمخالفات القانونية في مجال التصرف بملكية الدولة وعائقا أمام تحقيق الأهداف الإستراتيجية للخصخصة** بما في ذلك الأهداف الاجتماعية، وشكل في الوقت ذاته تصور راسخا في المجتمع بعدم عدالة بل وعدم شرعية نتائج الخصخصة.

4. **عدم توافق القاعدة القانونية لعملية الخصخصة مع الدستور والقانون المدني الروسي في مجال ضمان حقوق متساوية للمالكين بغض النظر عن شكل (صيغة) الملكية.**

[9] اديب ديمتري، مصدر سبق ذكره.

الحصاد المرّ: مجددا ..حسابات البيدر متناقضة مع حصاد الحقل!

عند البدء بتطبيق سياسة **"العلاج بالصدمة"** [10] في **روسيا الاتحادية** في أوائل التسعينات، صرح **(أناتولي تشوبايس)**، أحد "منظري" الخصخصة في روسيا بأن هدف عملية الخصخصة هو خلق "ملايين المالكين". ولكن دعونا **نتأمل** بما حدث في الواقع [11]:

- أسفرت "الإصلاحات" المزعومة عن فوضى اقتصادية شاملة. فبدلاً من ظهور **"ملايين المالكين"**، كما زعم تشوبايس، ظهر عشرات الملايين من الجياع وانخفض الناتج الوطني الإجمالي من عام **1992** الى سنة **2006** بـ 2 مرة.

- أدى تنفيذ برنامج الخصخصة في روسيا الى تدمير قطاعات الانتاج المادي وفي مقدمتها الزراعة والصناعة التحويلية بحيث انخفض انتاجها من **60** الى **90%** خلال الفترة اعلاه. فمثلا ارجعت عمليات الخصخصة انتاج القطاع الصناعي الى مستوى الثلاثينيات – والاربعينيات من القرن العشرين وحتى اكثر من ذلك. أما على مستوى القطاع الزراعي فتكفي الاشارة الى تنامي ظاهرة الانكشاف الغذائي حيث انه ومنذ الشروع بتطبيق "الخصخصة الشاملة" فان روسيا كانت تستورد من الخارج حوالي **60** الى **70%** من احتياجاتها للمواد الغذائية. وخلال الفترة **1992 – 2004** اختفت **13000** قرية في الريف الروسي وان **35 – 40** مليون هكتار قد اصبحت متروكة وغير مزروعة [12].

- أدت الخصخصة الى عملية "لهف" هائلة للثروة الوطنية، ولم تؤدِ هذه العملية الى ولادة طبيعية لطبقة رأسمالية، كما روج ويروج "منظرو" المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية، بل الى "تعيين" لرأسماليين جدد، أي **نشوء رأسمالية طفيلية كومبرادورية ونهابة** في آن. فقد **وزعت** أهم أجزاء الملكية على **فئة ضيقة** من المرتبطين بالسلطة دون أن تطرح في مزايدات علنية أو توضع قواعد واضحة لإدامة وتطوير المشاريع المنقولة ملكيتها. والذي حدث وبالملموس هو أنه قد **بيعت** ممتلكات الدولة بأسعار بخسة (2-3% من ثمنها). فعلى سبيل المثال تم بيع **500** مؤسسة انتاجية في روسيا بـ **(7)** مليار دولار في حين تقدر قيمتها الحقيقية بحوالي **(200)** مليار، بل هناك تقديرات أخرى تشير الى ان قيمتها تقدر بحوالي **(900)** مليار دولار [13]. ويكفي فقط الإشارة هنا الى أن أضخم مصنع لإنتاج سيارات "الادا" بيع بثمن بخس وهو **(44)** مليون دولار فيما قُدرت قيمته الفعلية بـ **(1.4- 1.6) مليار دولار**.

- رافق عمليات "الخصخصة الشاملة" شيوع ظواهر من قبيل الفساد المالي والإداري (اضافة الى الفساد السياسي طبعا) والرشوة بحيث اصبحت تشكل ظواهر اجتماعية واقتصادية خطيرة، وتقدر الرشوة السنوية في روسيا ما بين **(37)** و **(40)** مليار دولار [14].

- لقد أدى ذلك كله الى خلق شريحة ضئيلة من الأثرياء (من طفيليين وبيروقراطيين وكومبرادور)، مقابل طبقات وفئات وشرائح واسعة من المدقعين، مما قاد في النهاية الى ازدياد التوترات الاجتماعية

---

[10] يعود هذا المصطلح الى نعومي كلاين في عملها المهم: عقيدة الصدمة. لمزيد من التفاصيل قارن: نعومي كلاين، **"عقيدة الصدمة (صعود رأسمالية الكوارث)"**. ترجمة: نادين خوري، الطبعة الاولى (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2009). والنص الاصلي باللغة الانكليزية هو:

Naomi Klein**,** *The Shock Doctrine: "The Rise of Disaster Capitalism*", New York, Metropolitan Books, 2007.

وسنتناول المفهوم المذكور بالتفصيل عندما نتحدث عن التجربة البولندية في الخصخصة.

[11] لمزيد من التفاصيل قارن: ز.سادوفسكي، "الاتجاه النيوليبرالي والأهداف الاجتماعية في التحول البولندي". (في): **تواصل أم قطيعة. معضلات التحول النظامي**. وارشو 1994، ص 9 – 20 (باللغة البولندية).

[12] قارن: د. نجم عبد الحسن، "الاثار الاقتصادية – الاجتماعية للنهج الاقتصادي الليبرالي للمدة (1992 – 2006) – روسيا انموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، العددان 38-39/2009، ص 125.

[13] قارن: نجم عبد الحسن، **"ملاحظات أولية حول تنفيذ برنامج الخصخصة – انموذج روسيا الاتحادية"**...، مصدر سابق، ص 80.

[14] قارن: المصدر السابق، ص 75.

وارتفاع أعداد الفئات الهامشية والرثة، حيث تشكل نسبة الفئات التي تحيا دون مستوى الفقر أكثر من ثلث السكان تقريباً.

- ازدياد عبء الديون الخارجية، فقد بلغت (240) مليار دولار حتى عام 2001، علما ان خدمتها فقط كانت تستهلك أكثر من 30% من ميزانية الدولة، وارتفعت حتى الى **70**% في عام **2003**.

- أدى تحرير حركة الرساميل (طبقاً لعقيدة العلاج بالصدمة)، وتالياً السماح بحرية تحويل الروبل الروسي الى عملات أجنبية رئيسية من أهمها الدولار لتمويل **نزوح الرساميل الروسية الى تفاقم نزوحها**. ولقد قدر حجم الرساميل الروسية النازحة ما بين 1992 و1994 بحدود مائة مليار دولار، هذا مع العلم ان الاموال المهربة خلال الفترة 1992- 2000 قد بلغت 4 تريليون دولار (4000 مليار دولار). بينما بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا وحجم المساعدات الرسمية الغربية مقدار (19.4) مليار دولار فقط خلال الفترة ذاتها [15]، وهناك تقديرات تشير الى تهريب (450) مليار دولار بصورة غير شرعية خلال سنوات حكم الرئيس الروسي الاسبق (بوريس يلتسين) فقط.

- ولكن على الجانب الآخر من المتاريس **نشأت فئة من أصحاب المليارات تملك 70 – 80 في المئة من الدخل القومي في حين لا تشكل سوى نصف من الواحد في المئة من مجموع السكان**.
فمثلا خلال الفترة **1992 – 2002** استحوذ **100** شخص من الاغنياء الروس على **25%** من الدخل القومي لروسيا، كما استحوذ **15%** من الاغنياء الروس على **85%** من الدخل القومي. كما زاد عدد المليارديرية من **6** مليارديرات عام **1997** الى **60** مليارديرا عام **2007** [16]. هذا مع العلم ان عدد المليارديرية الروس في ولاية بوتين الثانية قد ارتفع، من 25 إلى 87، ووصل العدد في بداية ولايته الرابعة في عام 2018 الى 101[17]. وللمقارنة، ظل "ثلاثي" الولايات المتحدة والصين وألمانيا يتصدر قائمة المليارديرات عالميا، ففي الولايات المتحدة ارتفع عددهم في عام 2025 من 1050 إلى 1135، وفي الصين من 304 إلى 321، بينما بلغ عددهم في ألمانيا 170 فردا.
إن هذه "الشريحة" الضيقة التي حصلت على امتيازاتها من يد السلطة بدأت **تطمح** الى دمج الثروة والنفوذ السياسي فقاد ذلك الى نشوء "شريحة" أوليغارشية شبيه بتلك التي عرفتها مصر أثناء "الانفتاح الساداتي" أو التي تكونت في إندونيسيا أو كوريا الجنوبية.

- اقترنت عمليات الانتقال القائمة على مبدأ الكفاءة الاقتصادية فقط بظهور وتنامي البطالة بوتائر و مديات واسعة حتى أصبحت إحدى أهم بؤر التوتر الاجتماعي الذي يهدد النظام القائم. تشير المعطيات الإحصائية الرسمية الى انه كان هناك حوالي (**30**) مليون عاطل عن العمل. هذا اضافة الى حوالي (**20**) مليون باحث ومهندس ومدرس وما سواهم لفظتهم اجراءات الخصخصة الشاملة حيث لا يعملون في اختصاصاتهم وإنما اصبحوا يمارسون عملية بيع وشراء المواد الغذائية والكمالية وسواها. هذا مع العلم انه وخلال الفترة **1992 - 2002** كان هناك حوالي (**100**) ألف عالم وباحث يهاجرون من روسيا الى أوربا وأمريكا وإسرائيل. علما انه وخلال **15** سنة من تجربة "الخصخصة الشاملة" و "الإصلاحات" هاجر **5** ملايين و **400** ألف عالم وباحث واغلبهم من الشباب. وتقدر خسارة روسيا من هجرة العقول الى الخارج بحوالي (**800**) مليار دولار [18].

- حدوث هبوط كبير للدخول الحقيقية للسكان وكذلك تردي مستويات معيشة الجزء الأعظم منهم. فمثلا وخلال الفترة **1992 – 2000** كان هناك حوالي **85%** من السكان يعيشون في فقر وجوع دائمين، وان

---

[15] لمزيد من التفاصيل قارن: جلال الماشطة، " أزمة السلطة أم سلطة الأزمات ؟"، " **النهج** " العدد 51/صيف 1989، ص 151 – 153.
[16] قارن: د.نجم عبد الحسن، " **الآثار الاقتصادية – الاجتماعية للنهج الاقتصادي الليبرالي...**"، مصدر سابق، ص 131.
[17] لمزيد من التفاصيل قارن: **علاقات قوى السلطة في روسيا اليوم**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
https://www.iraqicp.com/index.php/sections/orbits/66121-2023-09-09-10-13-47
[18] المصدر السابق، ص 132.

متوسط الاجر الشهري أقل من الحد الادنى الضروري للعيش ما بين 2- 4 مرات [19]. وكان هناك في روسيا حوالي **(80)** مليون مواطن (من أصل **146** مليون وهو عدد سكان روسيا الاتحادية في حينه) يعيش على حافة الفقر. حدث هذا من خلال **تغيير** أساسي لعلاقات التوزيع، هذا المتغير المستند والمعتمد على اصطفاف واختلال عميق للثروة والدخول لصالح الاغنياء على حساب الفقراء.
- قادت هذه الظروف الصعبة الى شيوع جملة من الظواهر الاجتماعية المقلقة والخطيرة ومن بينها ظاهرة الانتحار. فخلال الفترة **1992 – 2000** بلغت حالات الانتحار **(500000)** حالة، كما تقلص عمر الرجال بثمان سنوات والنساء بأربع سنوات. في حين تفقد البلاد سنويا ما بين **(30)** الى **(40)** ألف نسمة بسبب تعاطي الكحول المغشوشة. ومن المظاهر المقلقة الاخرى هو **تضاءل اعداد الاطفال**، فمثلا بلغ عدد الاطفال **(40)** مليون طفل في عام **1990** في حين انخفض الى **(30)** مليون طفل عام **2000**، و **(25)** مليون في عام **2010** [20].

- وبسبب تدهور القطاع الصحي من خلال إبعاد دور الدولة عن هذا القطاع الهام، وقلة التخصيصات المالية، وهجرة الكوادر الطبية والمهنية، وتقادم الأجهزة الطبية، وسوء النظام الغذائي للمواطن الروسي وغير ذلك، فإن هذا كله **أدى الى زيادة معدل الوفيات على معدل الولادات بمليون شخص في السنة**. أي أن روسيا الاتحادية وبسبب تطبيق النهج الليبرالي المتطرف خلال الفترة **1992 – 2006** فقدت **(14)** مليون شخص[21].

- أدى الانفتاح الزائد للاقتصاد على الخارج، وفي ظروف **كبح التضخم** وعدم التهيئة المسبقة لمثل هذه الخطوة (**الانفتاح**)، الى "ضربة قاتلة" للعديد من الفروع الإنتاجية التي لم تكن مهيأة للمنافسة مع السلع الاجنبية المستوردة.

- أصبح الوضع المالي المتردي للمؤسسات الحكومية عاملاً أو سبباً رئيساً من أسباب هبوط موارد الميزانية العامة، مما أدى الى تنامي العجز فيها، والذي كان أصل مرتفعا.

- وقد **أدى** العجز المذكور، ونتيجة له، الى **بروز أزمة حادة في حقل الخدمات الاجتماعية** الممولة أساساً من ميزانية الدولة (التربية، العلوم، الرعاية الصحية .... الخ)، وبالتالي **تقلص** هائل في هذا المجال، بكل ما **يرتبط** من **نتائج** كارثية.

- بنتيجة الركود الطويل للإنتاج المرافق لأزمة تحويل البنى الاقتصادية تبرز ضرورة القيام بـ " عاصفة منظفة " أي **تدمير وتفكيك الجهاز الإنتاجي باسم معيار الفعالية الاقتصادية**.

- تنامت وتوطدت العديد من أشكال الباثولوجيا الاجتماعية [22]، على سبيل المثال نمو الجريمة المنظمة، الدعارة، الرشوة، المافيا المنظمة ... الخ [23]. ولابد من الاشارة هنا الى أن **المافيا** تلعب دوراً مركزياً في الرأسمالية الروسية. وبحسب تقديرات الشرطة الروسية كان هناك حوالي **(9000)** عصابة منظمة للمافيا تشرف على نشاط **(400000)** مؤسسة، من بينها **(450)** بنكاً، وتمثل الأغلبية في هذا القطاع. كما انه وبعد تطبيق "الاصلاحات الاقتصادية" تقع في روسيا ما بين **(10)** الى **(11)** مليون جريمة سنويا، في

---

[19] قارن: د. نجم عبد الحسن، **"ملاحظات أولية حول تنفيذ برنامج الخصخصة – انموذج روسيا الاتحادية"**،...، مصدر سابق، 73.
[20] المصدر السابق، ص 75.
[21] قارن: د.نجم عبد الحسن، **" الآثار الاقتصادية – الاجتماعية للنهج الاقتصادي الليبرالي للمدة (1992 – 2006) – روسيا انموذجا"**..، مصدر سابق، ص 128.
[22] تعني **"الباثولوجيا الاجتماعية"** علم الأمراض الاجتماعية، ويطلق عليها البعض اسم **"العلّة الاجتماعية"**، وهو مفهوم يشير إلى "الخروج عن ما هو مألوف في الوضع السوى والسائد في التنظيم الاجتماعي".
[23] الأرقام مأخوذة من: David Kotz and Fred Weir, *Revolution from above: The Demise of the Soviet System* (London; New York: Routledge, 1997), p. 182

حين انه وفي الاتحاد السوفيتي السابق كله وقعت مليون وثمانمائة الف جريمة خلال 30 عاما (1955 – 1985) [24].

ورغم كل هذه المعطيات والنتائج المثيرة هناك بعض الباحثين من يشير الى ان "تداعي أركان التجربة الاشتراكية وإعادة هيكلة دول اوربا الشرقيه والاتحاد السوفيتي السابق باتجاه اقتصاد السوق" قد أدى الى "برهنة انتصار الليبراليه باعتبارها الآلية الرئيسيه في النشاط الاقتصادي الكفيل بازدهار وتقدم العالم"!! [25]. ولا تنم هذه الاطروحة سوى عن عدم معرفة دقيقة بالتجربة وبالآثار الفعلية التي تركتها، أو أنها تدخل في التحيّز الايديولوجي المسبق للخطاب والممارسة النيوليرالية.

ملخص القول، ان هذه التجربة عكست الكثير من المشكلات، ولم تحقق الاهداف المرجوة منها. فمثلا قامت روسيا بتحويل ملكية أكثر من **(15)** ألف شركة من الملكية العامة الى الملكية الخاصة، وكانت الآمال معقودة على ان برنامج الخصخصة سوف **يقود** الى تحقيق التحول السريع نحو اقتصاد السوق. وأن النظام المالي سوف يدفع الى ايجاد سوق ثانوية في الاسهم للشركات المسيطر عليها داخلياً بظهور ملكية خاصة، وأن طرقاً شفافة ورصينة سوف تستخدم لتخصيص نصف الصناعات المتبقية لدى الدولة. غير ان التجربة الفعلية دللت على ان هذا كله لم يحدث. ويعتقد كثيرون بأن المقاربة بشأن الخصخصة في روسيا كانت بشكل عام خاطئة وشابها الكثير من الفساد والاستغلال والتلاعب [26].

وفي الختام لابد من الاشارة الى ان خسارة الشعب الروسي، حسب تقديرات البرلمان الروسي (الدوما)؛ نتيجة تطبيق الخصخصة بحسب طبعتها التي صاغها "خبراء" المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية خلال ثلاثة عشرة عاما (1992 – 2005) بلغت **(2)** تريليون دولار (2000 مليار دولار) فقط !!، أي أكثر مما خسره الاتحاد السوفيتي السابق خلال فترة خوضه الحرب العالمية الثانية **(1941 – 1945)** وهو يواجه القطعان الفاشية والنازية الالمانية ويجبرها على الهزيمة والاستسلام.

---

[24] قارن: د. نجم عبد الحسن، ملاحظات أولية...، مصدر سابق، ص 74.

[25] انظر: د. محمد سلام المياحي، **"الخصخصة كأداة للتحول نحو اقتصاد السوق في العراق"** (بغداد: مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، 2006).

[26] قارن: مدحت القريشي، **"برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل"**، متاح على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين على الانترنيت على الرابط التالي: http://iraqieconomists.net/ar/2011/10/16/%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%82%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85